خطراً على السلام العالمي، وشكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وهو ما أكده القرار الرقم ٣٣٧٩، ومـا ينبغي استثمـاره في هذه الظروف على أحسن وجـه، لمنع تمرير الخطة الصهيونية ـ الامبريالية بالغاء القرار، واحباط الانتفاضة، والتوغّل في المشروع الصهيوني. ولذلك، فان أية هزيمة تتمكّن الصهيونية والقوى المؤيدة لها من ان تلحقها بالعرب من طريق الغاء القرار في هذا الوقت بالذات تعتبر ضربة موجعة للانتفاضة، وخصوصاً في ميدان محتدم من ميادين الصراع (الدبلوماسي الدولي).

ان البحث الذي نضعـه بين أيـدي القراء يستهدف التنبيه الى المخاطر التي تحيط بالنضال العربي عموماً، والفلسطيني بشكل خاص، جرّاء المساعي المحمومة لالغاء القرار الرقم ٣٣٧٩. فهو يبيّن جوانب هامّة من المعركة الفكرية ـ السياسية ـ الحقوقية ضد الصهيونية، التي ينبغي استيعابها وخـوضهـا بجدارة، حيث يسلط الضوء على الابعاد والدلالات الفكرية، والاستنتاجات السياسية، والاشتقاقات القانونية، للقرار، وبالتالي ماذا يعني الغاؤه، وهو ما يفسر القلق الاسرائيلي الدائم والأرق الصهيوني المستمر ازاء استمراره وتطويره. ان البحث يتوجّه بدعوة مفتوحة الى جميع المعنيين من المفكرين والمثقفين العرب، والى القوى والاحزاب والمنظمات، لتكثيف جهودها للحؤول دون الغاء القرار، ولتفويت الفرصة على اسرائيل والحركة الصهيونية والأوساط الامبريالية.

ان البحث يلفت نظر جامعة الدول العربية وجميع الاجهزة والهيئات العربية المختصة والعاملين في الحقل الدبلوماسي، والاعلامي، العربي، وحكومات الدول العربية عموماً، لبذل كل ما هو ممكن، وحفز كل ما هو مناسب، واستنفار كل ما هو مفيد، وحشد كل الطاقات والامكانات لدخول المعركة التي ستبدأ في أيلول (سبتمبر) المقبل، حيث ستعقد الدورة الخامسة والاربعون للجمعية العامة للامم المتحـدة، والتي تنوي اسرائيل، ومَنْ وراءها، استثمارها لالغاء القرار، وتبرئة الصهيونية من تهمة العنصرية والتمييز العنصري.

الابعاد الفكرية والسياسية والقانونية للقرار الرقم ٣٣٧٩

في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، وقفت الصهيونية في قفص الاتهام الدولي؛ ولم يكن المـدعي، هذه المـرّة، الشعب العربي الفلسطيني والامة العربية وحدهما، اللذان اكتويا بنار الصهيونية منذ عقود من الزمان، وذاقا مرارة الارهاب والعسف والعدوان الصهيوني، بل كان المجتمع الدولي وضميره الحي هو صاحب الدعوى في أكبر «محاكمة» دولية، حيث ظهرت الصهيونية عارية أمام الملأ، وعلى حقيقتها. وأُصدر «قرار الحكم» من الجمعية العامة للامم المتحدة بالرقم ٣٣٧٩، الذي دان الصهيـونية، ودمغها بالعنصرية، وكذلك حين أكد ان الصهيونية «شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»، مسدّداً، بذلك، ضربة عنيفة الى الفكر الصهيوني، والى كل ركام الديماغوجيا الصهيـونيـة وتشـدقاتها حول «التفرّد التاريخي»، و«انبعاث الأمة اليهودية العالمية ـ اللامكانية» (Exterritoriale) و«التفوّق على الشعوب الاخرى»، أو تلك التي حاولت تزيين الوجه القبيح للحركة الصهيونية العنصرية، باضفاء طابع «التحرر الوطني» عليها.

ولم يكن قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٣٣٧٩، قبل خمسة عشر عاماً، سوى إقرار بواقع أليم عانى منه الشعب العربي الفلسطيني طيلة سبعة عقود من السنين، وما زال يعاني، ومعه الأمة العربية، من الصهيونية، ومن العدوان الصهيوني المتكرر.

ولم يكن القـرار الرقم ٣٣٧٩ تجنّياً على الحركة الصهيونية، أو اسرائيل وليدها الطبيعي، بل